

فيزا تفتح نافذة إنهاء عزلة النظام المالي السوداني

العملة الأجنبية لرقابة صارمة حتى لا تصل البلاد إلى مرحلة لا يمكن السيطرة فيها على انغلات الأوضاع الاقتصادية. وقالت شركة فيزا، التي تتخذ من مدينة سان فرانسيسكو الأمريكية، مقرا لها في بيان إنها "بدأت في دخول السودان عبر مجال الدفع الإلكتروني"، في خطوة من شأنها أن تعطي زخما لمساعي إنهاء عزلة البلاد عن النظام المصرفي العالمي.

وأشارت إلى أنها تعمل عن كثب مع مؤسسات مالية منتقاة في السودان للمضي في استحداث حلول فيزا للدفع في البلاد.

وفي البداية من المتوقع أن تكون أنظمة فيزا مقصورة على المدفوعات بالعملة الأجنبية وبحد أقصى ثلاثة آلاف دولار، وهو الحد الأقصى لكمية النقد الأجنبي الذي يسمح للمساافرين بأخذها إلى خارج البلاد.

وقال عمرابي إن "أولى ماكينات الصرف الآلي للسحوبات الدولية سيجري تركيبها في فنادق".

وتكافح الحكومة الانتقالية من أجل إصدارات اختراق ولو بسيط في جبل الأزمات الاقتصادية المتراكمة.

كما سعت منذ توليها السلطة إلى حشد الدعم المالي الدولي وخاصة من المؤسسات المالية.

واوضح أن ستة بنوك أخرى، لم يذكرها، تقدمت بطلبات للحصول على موافقة وتنتظر ردا. والصفقات التجارية والمالية في السودان تقبدها عقوبات منذ إدراج البلاد في القائمة الأميركية للدول الراعية للإرهاب في 1993.

9 **مؤسسات مالية سودانية ستشرع في إدخال أنظمة فيزا لتسوية المدفوعات**

ورفعت العقوبات في أكتوبر 2017 وأشارت الولايات المتحدة إلى أن السودان سيجري رفعه من قائمة الإرهاب في أعقاب الإطاحة بالبشير العام الماضي، لكنها لم تقدم إطارا زمنيا. وما زال إدراج السودان في قائمة الدول الراعية للإرهاب يردع الكثير من المستثمرين الأجانب والبنوك عن القيام بأنشطة في السودان، وتمنع واشنطن التمويل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى حين رفع البلاد من تلك القائمة.

ويعاني السودان أيضا من نقص في السيولة النقدية بينما تخضع تحويلات

الخرطوم - كشف مسؤول بالبنك المركزي السوداني أن بضعة مصارف محلية تستعد لإطلاق أنظمة فيزا للمدفوعات بينما تسعى البلاد إلى تطوير قطاعها المالي في أعقاب عقود من العزلة.

ويعد هذا الأمر تحولا كبيرا لبلد عانى لسنوات طويلة من ويلات العقوبات الأميركية التي قوضت النمو الاقتصادي وأدت في نهاية المطاف إلى تفجر الاحتجاجات على نظام الرئيس الأسبق عمر البشير وتحرك الجيش للإطاحة به. وأكد رئيس الخدمات المصرفية الإلكترونية بالبنك المركزي عمر عمراني أن السلطات النقدية أبرمت اتفاقا مع شركة فيزا الأميركية للخدمات المالية سيتيح لتسع مؤسسات مالية محلية استخدام نظام فيزا لتسوية المدفوعات. وتعتبر فيزا، أكبر شبكة في العالم للمدفوعات الإلكترونية، وإدارة المدفوعات بين المؤسسات المالية والتجار والمستهلكين والشركات والكيانات الحكومية.

ونسبت وكالة رويترز لعمرابي قوله إن "بنك الخرطوم وبنك قطر الوطني ويونايستد كايبتال بنك (بنك المال) تلقت موافقة على بدء استخدام الأنظمة التي من المتوقع أن يتم إطلاقها في حوالي ثلاثة أسابيع".

أوبك تسعى إلى المزيد من خفض إنتاج النفط

أنشطة أخرى الأمر الذي يجد من الطلب على النفط.

وبلغ سعر خام برنت القياسي حوالي 52 دولارا للبرميل، الأربعاء، وهو مستوى ستواجه عنده الكثير من دول أوبك صعوبة لتحقيق توازن في ميزانياتها على الرغم من أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قال إن "السعر الحالي مقبول".

وأكد مصدران آخران أن المحادثات تركز الآن على تخفيضات إضافية واجتمع وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان ونظيره الروسي الكسندر نوفاك، كما واجتمعت لجنة المراقبة الوزارية المشتركة التي تضم عددا قليلا من وزراء أوبك ووزراء الدول المنتجة من خارج المنظمة، الأربعاء، في فيينا.

ولم يدل وزير الطاقة السعودي والروسي بتصريحات علنية حتى الآن منذ وصولهما إلى فيينا، وهو ما يزيد الغموض.

وذكرت مصادر لرويترز الشهر الجاري أن دول منظمة أوبك قد تقر تخفيضات أكبر حتى من دون روسيا. وقال مصدر إن "روسيا ستسعى لأن تظل مشاركتها في أي خفض جديد عند الحد الأدنى".

وأضاف "هناك حاجة إلى أن تكون التخفيضات صوب الحد الأقصى للنطاق على الأقل، إذ نرى المزيد من المراجعات بالخفض لنمو الطلب مع انتشار كوفيد-19. هناك المزيد من البراهين على أن انتشار الفيروس يؤثر على الطلب خارج الصين".

ولم تكن التخفيضات الحالية كافية لمواجهة تأثير كورونا على الصين، أكبر بلد مستورد للنفط في العالم، وعلى الاقتصاد العالمي إذ تعطلت المصانع وتقلصت حركة السفر الدولية وتباطأت روسيا".

فيينا - سعت السعودية وأعضاء آخرون في أوبك إلى كسب دعم روسيا، الأربعاء، للانضمام إليهم في تخفيضات كبيرة إضافية لإنتاج النفط لتعزيز الأسعار التي تراجعت عشرين في المئة هذا العام بسبب تفشي فيروس كورونا المستجد.

وقبل يوم من ذلك التحرك، أوصت لجنة فنية مكونة من عدة ممثلين من دول أعضاء في أوبك وروسيا ومنتجين آخرين، والذين سيتجمعون هذا الأسبوع، بخفض الإنتاج بما يتراوح بين 0.6 مليون ومليون برميل يوميا خلال الربع الثاني فقط.

كما أوصت بتعميد أجل التخفيضات الحالية للمجموعة التي تعرف باسم أوبك- والتي تبلغ 2.1 مليون برميل يوميا حتى نهاية هذا العام.

ويحاول المنتجون التصدي للمخاطر التي قد يعرضون لها في الفترة القادمة بسبب الفيروس ومدى تأثيره على الأسعار.

والمحت روسيا حتى الآن إلى أنها قد تكون مستعدة للموافقة على تمديد التخفيضات الحالية، والتي تنتهي أواخر هذا الشهر، ولكنها قد تجد صعوبة في الموافقة على تخفيضات أكبر.

وقال مصدر في منظمة أوبك لوكالة رويترز "أوبك تأمل في خفض أكبر من مليون برميل لكن التحدي لا يزال هو روسيا".

ويستند الدليل على التمويل الإسلامي للمشاريع المشتركة بين القطاعين العام والخاص في البنية التحتية لتقرير أصدره البنك في 2017.

وربط التقرير بين السنوات الأخيرة وزيادة الوعي بين العاملين في مجال تطوير البنية التحتية والبلدان النامية بالاستفادة من الفجوة في الخدمات. وهناك أدوات أخرى للصيرفة الإسلامية، وهي الصكوك، إذ تساعد الدول على جمع التموليات اللازمة لخصمها في مشاريع التنمية.

وزادت في السنوات الأخيرة تعاملات المصارف الإسلامية في العالم بعد ارتفاع قيمة إصدارات الصكوك كأدوات دين لتصل قيمتها إلى 300 مليار دولار، حيث تأتي ماليزيا في الصدارة بنحو 47 في المئة من حجم تلك الصكوك.

وتجاوزت قيمة الأصول الاستثمارية التي تديرها الصناديق الاستثمارية الإسلامية عالميا نحو 75 مليار دولار، بينما ارتفع فيها حجم قطاع التأمين التعاوني إلى أكثر من 20 مليار دولار.

دعم البنك الدولي يعزز الثقة في التمويل الإسلامي

أداة مهمة لكسب رهان التنمية المستدامة



الصيرفة الإسلامية مفتاح التنمية

عمل أفضل لتحسين أداء المصارف الإسلامية.

ويشترط هذا النوع من الصيرفة توفير الأسس التنظيمية والإدارية اللازمة، وهو ما تطرقت إليه موديز حين أكدت أن البلدان الأفريقية مطالبة بتكييف أنظمتها المالية وتشريعاتها للاستفادة من ذلك وتحديد المشروعات التي يمكن تمويلها.

وفي سياق هذه المزاي دعا خبراء البنك إلى الاعتماد بشكل أكبر على التمويل الإسلامي في مبادرة الحزام والطريق الصينية لتغطية برنامج الاستثمار الإقليمي لأكثر من 100 بلد. وتتيح خبرة العديد من البلدان مثل مصر ولبنان وبنغلاديش وكازاخستان وباكستان وأوزبكستان في هذا المضمار فرصا واعدة لتطوير العمل بالصيرفة الإسلامية لدعم اقتصاداتها.

وترجم البنك مراهنته على التمويل الإسلامي لتحفيز النشاط الاقتصادي للبلدان النامية بإصدار دليل مرجعي يهدف إلى بناء قدرات وحدات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مختلف أنحاء العالم لتعبئة التمويل الإسلامي لمشروعات البنية التحتية.

ويستند الدليل على التمويل الإسلامي للمشاريع المشتركة بين القطاعين العام والخاص في البنية التحتية لتقرير أصدره البنك في 2017.

وربط التقرير بين السنوات الأخيرة وزيادة الوعي بين العاملين في مجال تطوير البنية التحتية والبلدان النامية بالاستفادة من الفجوة في الخدمات. وهناك أدوات أخرى للصيرفة الإسلامية، وهي الصكوك، إذ تساعد الدول على جمع التموليات اللازمة لخصمها في مشاريع التنمية.

وزادت في السنوات الأخيرة تعاملات المصارف الإسلامية في العالم بعد ارتفاع قيمة إصدارات الصكوك كأدوات دين لتصل قيمتها إلى 300 مليار دولار، حيث تأتي ماليزيا في الصدارة بنحو 47 في المئة من حجم تلك الصكوك.

وتجاوزت قيمة الأصول الاستثمارية التي تديرها الصناديق الاستثمارية الإسلامية عالميا نحو 75 مليار دولار، بينما ارتفع فيها حجم قطاع التأمين التعاوني إلى أكثر من 20 مليار دولار.

شجع الزخم المتزايد للتمويل الإسلامي بالتوازي مع انتشاره الكبير وتحقيقه أرباحا ضخمة سنويا للمؤسسات المالية حول العالم، البنك الدولي على المراهنة على هذه الصناعة كأداة مهمة لتحفيز اقتصادات الدول النامية عبر استثمارها في تمويل مشاريع التنمية المستدامة.

واشنطن - وجه البنك الدولي أنظاره باتجاه دعم تعامل حكومات الدول بالتمويل الإسلامي، الذي يشهد نموا سريعا رغم أنه يشكل نسبة صغيرة من نشاط الأسواق المالية العالمية، لكسب رهان التنمية المستدامة.

وأكد البنك في تقرير نشره نهاية فبراير الماضي أن الصعود الكبير لهذا النوع من التمويل من شأنه أن يساعد على توظيفه في مشاريع البنية التحتية بالبلدان النامية على قاعدة الشراكة بين القطاع العام والخاص.

وحفزت النتائج التي حققتها الصيرفة الإسلامية طلبة السنوات الأخيرة البنك على التعويل عليه بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية.

وتشير أرقام إلى أن أصول صناعة التمويل الإسلامي العالمي تجاوزت حاجز تريليوني دولار، فيما يتوقع أن تصل إلى حوالي 3.5 تريليون دولار بحلول العام المقبل.

ويقول خبراء إن أهم العوامل التي ساعدت على انتشار تعاملات الصيرفة الإسلامية، هو قدرتها على التعامل مع المخاطر المالية والاستثمارية عبر الاعتماد على مبدأ الشراكة، بخلاف الصيرفة التقليدية التي ترتفع فيها نسبة المخاطر.

ويعتبر البنك أن ميزة التمويل الإسلامي تكمن في ارتكازه على قيم العدالة الاجتماعية وتحسين رفاهية السكان، ما يجعله أداة شراكة بين القطاعين العام والخاص تستخدم في مشاريع البنية التحتية وتحقق أثرا اقتصاديا وبيئيا.

وأشار إلى أن استثمار ما يعادل 4.5 في المئة من إجمالي الناتج المحلي يمكن أن يساهم في تحقيق أهداف التنمية مع بقائها على المسار الصحيح للحيلولة دون ارتفاع درجة حرارة الأرض أكثر من درجتين مئويتين. ولصناعة الصيرفة الإسلامية أهمية كبيرة في دول الخليج وهي

القطاع غير النفطي يدعم أداء بنوك الكويت

وترى موديز أن البنوك الكويتية تواصل التركيز على القروض العقارية والشخصية، وهو ما يشكل مخاطر كبيرة في ظل تزايد تقلبات السوق العقاري. وتعمل البنوك الكويتية على تخفيف هذه المخاطر عن طريق تخصيص احتياطات كبيرة لمواجهة خسائر القروض، بجانب رأسمال قوي وسيولة جيدة لدى القطاع المصرفي. وقالت الوكالة إن الحكومة لا تزال ملتزمة بخطة التنمية والعديد من مشاريعها، وهو ما سيدفع نمو الائتمان السنوي إلى نحو 5 في المئة العام الحالي.

وتوقعت ارتفاع القروض المتعثرة في الكويت إلى نسبة اثنين في المئة من إجمالي القروض الممنوحة بالقطاع المصرفي في 2020، مقابل 1.6 في المئة في 2018، مدفوعا ببعض الديون المتأخرة لفروع البنوك الأجنبية. ويبلغ عدد المؤسسات المالية العاملة في القطاع المصرفي الكويتي 23 مصرفا، تشمل 11 مصرفا كويتيا و12 مصرفا مشتركا وأجانبيا. ويحسب بيانات بنك الكويت المركزي، وصل إجمالي أصول البنوك الكويتية بنهاية العام الماضي إلى حوالي 71 مليار دينار (232.5 مليار دولار).

الكويت - أكدت وكالة موديز للصين الائتماني، الأربعاء، أن مستقبل النظام المصرفي الكويتي لا يزال مستقرا، وسط توقعات بنمو قوي للقطاع غير النفطي، الذي سيقدم دعما لعمليات الائتمان.

وأوضحت الوكالة أن توقعات نمو الاقتصاد النفطي الكويتي عند حدود 3 في المئة العام الجاري، مقارنة بنحو 2.5 في المئة العام الماضي، سوف تدعم تنشيط الأعمال في البنوك المحلية. ويعتمد اقتصاد البلد الخليجي على الصناعة النفطية، ويشكل أكثر من 90 في المئة من الإيرادات.



جهود للتخلص من تأثير كورونا